غنيم: النيابة وجهت لمالك «الدانة» التهمة نفسها وتبرئ ساحة مالك العمارة!

حبس مستأجر بناية القضيبية المحترقة وآسيويين بتهمة القتل والإصابة الخطأ

■ المنامة - عادل الشيخ

□ أمر رئيس نيابة محافظة العاصمة بالإنابة أسامة العصفور يوم أمس (الخميس) بحبس مستأجر بناية القضيبية وآسيويين اثنين يعملان مسئولين عن صيانة المبنى المحترق مدة أسبوع احتياطياً على ذمة التحقيق، وذلك تمهيداً لتقديم المتهمين للمحاكمة.

ووجه العصفور للمتهمين الثلاثة تهمتي التسبب بخطئهم في موت وإصابة أكثر من 3 أشخاص، وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم وعدم احترازهم ومخالفتهم للقوانين والمواصفات والاشتراطات، مستنداً في ذلك على المادتين 342 و343 من قانون العقوبات.

من جانبه، استغرب وكيل المتهم الأول مستأجر بناية القضيبية من قرار النيابة العامة بتوجيه أصابع الاتهام إلى موكله في حين أنها في قضية سفينة «الدانة» أخلت مسئولية الشركة المستأجرة «آيلاند تورز» واعتبرتها شاهدة فقط، على رغم أن القضيتين متشابهتان جنائياً.

يأتي ذلك بعد أن حققت النيابة العامة مع المتهمين بعد ورود التقارير المرفوعة إلى النيابة العامة.

إلى ذلك قال رئيس النيابة أسامة العصفور: إن التقارير الفنية للمختبر الجنائي وتقرير خبير السلامة المرفوع من قبل وزارة العمل، إضافة إلى تقرير الطبيب الشرعي الذي أوضح بأن المتوفين الـ16 ماتوا بسبب استنشاقهم لغاز أول أكسيد الكربون الناتج عن الحريق، وذلك في ظروف المكان الضيق والعدد الكبير لقاطنيه، وشح غاز الأكسجين، وانعدام المنافذ الصحية، ما أدى إلى وفاة بعضهم اختناقاً في دورة المياه.

وأضاف «قسّم تقرير الطبيب الشرعي ان الضحايا الآسيويين المتوفين إلى 3 أقسام، القسم الأول المتوفون القريبون من مصدر الحريق والذين لحق بهم الحريق في أطراف من أجسامهم، أما القسم الثاني فمات بمجرد استنشاق غاز ثاني أكسيد الكربون، والقسم الثالث والأخير هو الجثة المحترقة التي تفحمت جراء الحريق».

وكشف العصفور عن مصدر الحريق الذي التهم البناية مسبباً خسائر بشرية ومادية، إذ أوضح أنه وبعد رفع الآثار بيّن التقرير الفني أن البناية المحترقة التي هي في الأساس عبارة عن منزل استغل لسكن العمال كان يتكون من غرف خشبية، شب الحريق في إحداها الموجودة في الدور الثاني، إذ كان مصدر الحريق الأساس هو التماس كهربائي في أحد مصادر الإضاءة نتج عنه شرار تطاير على ملابس العمال، في الوقت الذي كانت فيه المكيفات تعمل ما ساعد على انتشار الشرار بشكلٍ سريع على أنحاء العمارة المختلفة وذلك عن طريق الهواء.

ولفت العصفور إلى أن تقرير خبير السلامة المرفوع من وزارة العمل أرجع الحريق إلى أسباب فنية كان منها عدم تجهيز المبنى بأدوات مكافحة الحريق، وإجراء تمديدات كهربائية غير صحيحة في غرف خشبية غير مرخص لها، وتركيب مكيفات بتلك الغرف بشكل غير آمن وسليم، بالإضافة إلى إجراء عملية الطبخ والاحتفاظ بمادة الكيروسين في غرف النوم، مشددا على افتقار المبنى لأدوات السلامة الخاصة بمكافحة الحريق، مؤكدا أن عدد القاطنين في المبنى المحترق من العمال الآسيويين يفوق بكثير العدد المسموح به قانوناً، وهو ما يعتبر مخالفاً لقوانين وقرارات وزارة الصحة (القرار الوزاري رقم 8 لسنة 1978 الخاص بتحديد الاشتراطات والمواصفات الصحيحة لسكن العمال) الناص على أن رب العمل أو من ينوب عنه أن يزود الوحدة السكنية بالوسائل المخصصة لمكافحة الحريق، بالإضافة إلى أنه لكل شخص 40 قدما مربعا للسكن فيه.

عبدالرحمن غنيم

وأشار العصفور إلى المبنى كان ساكنوه 196 عند إحصائهم وقت الحادث، والمفترض أن يصل عدد ساكنيه كحد أقصى 112 شخصا فقط، لافتا إلى أن التقارير توقعت أن عدد العمال القاطنين في المبنى ارتفع ليصل إلى قرابة الـ300 شخص، في الوقت الذي كان مبلغ الإيجار ألفا و800 دينار شهرياً.

وقال: إن المستأجر أنكر مسئوليته عن صيانة المبنى موضحا أنه عيّن اثنين من المشرفين الآسيويين اللذين كانا يتحملان تلك المسئولية وأن أحدا لديه مكتب في العمارة، مضيفاً أن العمال الآسيويين قاموا بشراء المكيفات على تكلفتهم الخاصة، بينما حمل المتهمان الآسيويان المستأجر المسئولية.

من جهته علق وكيل المستأجر المحامي عبدالرحمن غنيم على قرار النيابة العامة بحبس موكله أسبوعاً احتياطياً على ذمة التحقيق بالقول: في الوقت الذي تسعى فيه مملكة البحرين إلى التقليل من الجريمة والحد من مخاطرها إلا أنه هناك جرائم تقع قضاء وقدرا وقد شهدت مملكة البحرين في شهور متقاربة حادثين منفصلين كان مصدرهما القضاء والقدر وهما حادث السفينة الدانة الذي وقع في 30 مارس / آذار 2006 وحادث حريق بناية القضيبية الذي وقع في 30 يوليو / تموز الماضي، ووجهت النيابة العامة لمالك السفينة الدانة تهمة القتل والإصابة الخطأ في الوقت الذي كانت فيه السفينة مستأجرة من قبل شركة آيلاند تورز والتي تسببت بخطئها بزيادة عدد الركاب ما أدى إلى وقوع الحادث ولم تتهم النيابة العامة مالك الشركة المستأجرة أو تحقق معه باعتباره متهما ولكنها اعتبرته شاهدا في القضية.

وأضاف غنيم «يأتي ذلك في الوقت الذي وجهت فيه النيابة العامة الاتهام إلى مستأجر بناية القضيبية وحبسته على ذمة القضية لمدة أسبوع وأبقت مالك البناية شاهداً فيها على رغم تشابه الواقعتين الجنائيتين.

وعلق غنيم على قرار حبس مستأجر بناية القضيبية بالقول: إن النيابة العامة تجاوزت حقها القانوني في الحبس الاحتياطي باعتباره إجراءا احترازيا واحتياطيا تكرره حال خشيتها من فرار المتهم خارج البلاد أو خوفها على أدلة الجريمة ولا يمثل حق النيابة العامة في الحبس الحق المطلق إلا إذا استدعت إجراءات التحقيق هذا الحبس لأنه لا يعتبر عقوبة باعتبار أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته وهو حق دستوري لكل مواطن، مشيراً إلى أن النيابة العامة عند تحقيقها يوم أمس (الخميس) مع مستأجر بناية القضيبية قد انتهت من كل التحقيقات فيها ولم تكن في حاجة إلى حبس المستأجر طالما لا يوجد خشية من فراره ومادامت القضية جاهزة إلى تقديمها للمحكمة المختصة.

وأكد المحامي عبد الرحمن غنيم أن المخالفات المنسوبة إلى موكله لا يساءل عنها لأنه كان قد عيّن مشرفاً مسئولاً عن البناية وعن العمال واستأجر البناية المنكوبة لتكون سكناً لعماله وعقد الإيجار قد نص على ذلك، وبعلم مالكها.

كما أكد أنه سيقدم أوجه دفاعه التي تثبت براءة موكله أمام المحكمة التي ستحال إليها القضية.

يذكر أن حريق أتى على عمارة القضيبية المكونة من ثلاثة طوابق يسكنها ما بين 200 إلى 300 عامل أجنبي راح ضحيته 16 عاملاً هندياً وعدد 11 من الجرحى، وعلى إثر ذلك الحادث انتقل سمو رئيس الوزراء السمو الذي أمر بتشكيل لجنة مكلفة ببحث تداعيات الحريق.

رجال الأمن يباشرون حادث حريق القضيبية (صورة أرشيفية)

«الخدمة» يعرض تجربته في لقاء «الاستثمار والتدريب» بدبي

■ المنامة - ديوان الخدمة المدنية

□ قدم ديوان الخدمة المدنية تجربته في مجال استثمار الموارد البشرية والتعاون مع الجهات الدولية المعنية في اللقاء الدوري الحادي عشر عن «الاستثمار في التدريب وقياس العائد» الذي عقد في دبي أخيراً.

ولاقت هذه التجربة تقديراً من الجهات المشاركة في هذا اللقاء، إذ عبرت عن مدى اهتمام ديوان الخدمة المدنية بتطويره للموارد البشرية لرفع الكفاءة والوصول الى الانتاجية العالية.

ومثل ديوان الخدمة المدنية رئيس قسم التقييم والبحوث بادارة التدريب والتطوير وسيلة الموسوي في اطار سياسة الديوان الى اظهار الانجازات التي حققها على المستويين الاقليمي والعربي في مجال الاستثمار في تدريب الموارد البشرية. التي قامت بتقديم عرض عن التطورات التي حصلت في ديوان الخدمة المدنية وتعاونه مع الاطراف الاخرى المعنية بتنمية الموارد البشرية.

وقالت وسيلة الموسوي: «إنها قامت بتقديم عرض عن نتائج الدراسة التي انجزها ديوان الخدمة المدنية بالتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي في العام 2002 عن تقييم التدريب».

وأضافت أن العرض شمل الممارسات والخطوات الاجرائية التي يطبقها ديوان الخدمة المدنية عن تقييم العائد من الاستثمار في التدريب، مشيرة إلى أن كلا من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عرضت تجاربها وممارستها الناجحة في موضوع الاستثمار في التدريب وقياس العائد.

وشارك في اللقاء عدد كبير من الهيئات الرسمية والقطاع الخاص المعنية بتدريب الموارد البشرية من دول مجلس التعاون والدول العالمية الأخرى.

في رده على تصريحات هاشم

بوحمود: إجراءات الضبط تتم وفق القوانين

■ المنامة - وزارة الداخلية

□ صرح الوكيل المساعد للشئون القانونية بوزارة الداخلية العقيد محمد راشد بوحمود بأن «ما ادعاه عبدالله هاشم بتصريحه لإحدى وكالات الأنباء من وجود اعتقالات واتهامات موجهة للإسلاميين في قضايا كثيرة خلال الآونة الأخيرة هو أمر يخالف الواقع؛ إذ إن جميع الإجراءات التي تتخذها الوزارة بشأن ضبط أية قضية تتم وفقاً للقوانين وتحت إشراف النيابة العامة وبرقابة من القضاء من دون وجود أي اعتبارات للانتماءات السياسية أو الدينية للمشتبه فيهم».

وأشار بوحمود إلى أن «الوزارة وإن كانت قد قامت بضبط المتهمين على خلفية سعيهم للسفر إلى بلدان بها توتر إلا أن هناك بعداً إنسانياً لا يمكن إغفاله وهو الحرص على مستقبلهم وإبعادهم عن بؤر التوتر ومناطق الصراعات التي تهدد حياتهم وهو ما كان محل إشادة واستحسان من الأهالي وجميع طوائف المجتمع».

محمد بوحمود

عبدالله هاشم

واستنكر بوحمود لهجة «التحذير الصادرة من المحامي هاشم التي تهدف إلى تضليل الرأي العام وتشويه الحقائق»، موضحاً بأن مملكة البحرين دولة مؤسسات يراعى فيها احترام الدستور والقانون فأي إجراء يتخذ يتم من دون التأثر بأي ضغوط داخلية أو خارجية. مشيراً إلى أن على الجميع واجبًا ومسئولية وطنية مشتركة للحيلولة دون إغواء الشباب البحريني أو التغرير بهم أو تشجيعهم للسفر إلى مناطق أو بلدان التوتر تحت أية ذرائع أو مبررات لأنهم بوجودهم في هذه البلدان قد يتورطون في القيام بأعمال عنف بتحريض من قبل جماعات غير مشروعة ما يعرض حياتهم ومستقبلهم للخطر.

وأضاف أن من لديه تظلم من أية إجراءات قانونية أو قضائية عليه أن يلجأ إلى القضاء، مؤكداً أن أبناء الوطن يجب إلا يكونوا محلاً للمزايدة أو الأمور الدعائية.

بعيداً عن الموروث المذهبي والانتماء السياسي

مواطن يطلق حملة لنبذ التعصب وبث روح التسامح والمواطنة

■ الوسط - جميل المحاري

□ أطلق احد المواطنين حملة للحد من التوتر الطائفي ونبذ التعصب المذهبي والتقريب بين أبناء الشعب البحريني الواحد من خلال شعار بثه على موقعه الإلكتروني وقامت إحدى الشركات الخاصة بطباعته على شكل إبزيم يعلق على الصدر ويحمل شعار «لا شيعي ولا سني بس بحريني».

وقال محمود اليوسف: «أتمنى أن تتحول هذه الفكرة إلى حملة شعبية يشارك فيها جميع البحرينيين فخلال الأيام الثلاثة الماضية تمت طباعة 200 شعار من خلال إحدى الشركات بشكل مجاني ووزعت بالكامل، كما قام بعض الأشخاص بالمساهمة في طباعة 400 شعار، وأتمنى أن تتم طباعة أكثر من 100 ألف شعار خلال الفترة المقبلة»، مشيرا إلى أن هناك الكثير من الأشخاص الذين يرغبون في اقتنائه تعبيرا عن موقفهم الرافض لبث الفتنة الطائفية والتعصب المذهبي.

وقال اليوسف: «إن الفكرة في غاية البساطة ولكنها يمكن أن تساهم بشكل كبير في إعادة اللحمة الوطنية ونشر ثقافة التسامح واحترام الآخر»، وأضاف: «يجب ألا ترتبط هذه الفكرة بأي جهة كانت وألا تستغل لأسباب تجارية أو انتخابية أو سياسية وإنما تكون بشكل عفوي وبعيد عن كل المصالح... نحن نريد أن نقول للذين يبثون روح التفرقة إن غالبية الشعب البحريني لا يوافقكم في الرأي وان لدينا أفكارنا ومبادئنا الإسلامية التي تدعو للمحبة والتسامح والسلام وحرية الاعتقاد، إننا شعب واحد وسنبقى كذلك إلى الأبد».

وأكد أن غالبية الشعب البحريني وسطي في تفكيره ومنفتح على الآخر بدليل اننا جميعا عشنا في كنف هذا الوطن لعقود طويلة من دون أي مشكلات كأسرة واحدة إلا أن بعض الجهات والأشخاص تسعى الى الفتنة لحسابات شخصية.

محمود اليوسف متحدثاً إلى «الوسط» (تصوير: محمد المخرق)

وقال: «إن الجميع يمكن ان يشارك في هذه الحملة فالتجار والشركات يمكن ان يساهموا في طباعة الشعار اذ يمكنهم استنساخه من الموقع الإلكتروني حتى من دون الرجوع الي في حين يمكن للمواطن العادي المساهمة من خلال وضع الشعار على صدره».

الباب مفتوح للأفكار المناسبة

وعن الخطوات المقبلة التي يمكن ان تتخذ في هذا الاتجاه قال اليوسف: «ان الفكرة مازالت وليدة ولكن يمكن لأي شخص ان يطرح ما يراه مناسبا من افكار لسد الفجوة بين الطائفتين الكريمتين وخصوصا انني قمت بتدشين موقع إلكتروني يمكن من خلاله التداول في جميع الافكار المطروحة وهو justbahraini.org».

وتفاعلا مع الموقع الذي تم تدشينه قبل يومين ابدى عدد من زوار الموقع ترحيبهم باطلاق هذه المبادرة واقترح احد الزوار ان تحاكي هذه الفكرة الحملة التي قامت بها المعارضة الكويتية قبيل الانتخابات النيابية الاخيرة من اتخاذهم اللون البرتقالي شعارا لهم وقال: «يمكن ان نتخذ الاسلوب الذي اتخذته المعارضة الكويتية نفسه اذ يمكننا وضع الشعار على ملابسنا منذ الآن وحتى يوم الانتخابات النيابية».

واقترح زائر آخر ان تتولى الشركات البحرينية تبني هذه الحملة من خلال تمويلها لطباعة الشعار وتوزيعه على المجمعات التجارية والمدارس والجامعات».

ويبدأ الموقع الإلكتروني تعريفه بالفكرة: « نحن على مفترق تاريخي... فإمّا أن نستثمر الفرصة في القضاء على الطائفيّة البغضاء... أو انها ستحرقنا جميعاً. فهيا لنضع أيدينا معاً لنغتنم هذه الفرصة... فلا يمكن أن نفرح فرادى، ولا يمكن أن نتحرر إلا إذا كنّا مجتمعين، ولا يمكن أن نزدهر إلا بإرادة الخير لنا جميعاً ولا يمكن أن نعيش سعداء إلا إذا جمعنا شملنا. فنحن شعب واحد على قلب واحد وتاريخ واحد فكيف إذاً نسمح بترويج طائفيّة لاينتج منها غير قطع صلة الرحم بين بنات وأبناء هذا البلد الطيّب؟ قولوا لا للطائفية! قولوا لاسنيّة ولاشيعيّة... كلنا ضد الطائفية! قولوا لا شيعي ولا سنّي... بس بحريني!

مواطن يخبئ 86 علبة مفرقعات في سيارته

■ المنامة - وزارة الداخلية

□ ألقت شرطة جسر الملك فهد القبض على مواطن بحريني أثناء دخوله المملكة لحيازته 86 علبة مفرقعات مخبأة في سيارته.

صرح بذلك المدير العام للإدارة العامة لأمن المنافذ العقيد سامي حسن الراشد، الذي أوضح أنه لدى وصول المدعو الى المنطقة الجمركية وجه إليه مفتش الجمارك سؤالاً عما إذا كان لديه ما يود الافادة به للجمارك وخص بالذكر «الجراخيات» (المفرقعات) أجب بالنفي: وبعد تفتيش السيارة استطاع مفتش الجمارك العثور على كمية كبيرة من الجراخيات مخبأة تحت المقعدين الأماميين وفي دخل باب السيارة.

وقال العقيد الراشد إن شرطة جسر الملك فهد قامت بإلقاء القبض على المتهم وتم تحويله إلى النيابة العامة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقه.

عدد القادمين للبلاد يفوق المغادرين بـ 19 ألفاً

■ المنامة - وزارة الداخلية

□ أصدرت الإدارة العامة للجنسية والجوازات والاقامة احصائية رصدت حركة المسافرين من وإلى مملكة البحرين لشهر سبتمبر / أيلول 2006 عبر المنافذ الجوية والبرية والبحرية، وهي لا تشمل المسافرين العابرين المدرجين في سجلات شئون الطيران المدني بوزارة المواصلات.

وجاء في التفاصيل الاحصائية ان مجموع المسافرين في اللاتجاهين قدوماً ومغادرة بلغ مليوناً و490 ألفاً و296 مسافراً منهم 293 ألفاً و995 عن طريق المطار والموانئ البحرية ومليوناً و194 ألفاً و501 عن طريق جسر الملك فهد.

وقد دخل البلاد في الشهر المذكور 755 ألفاً و126 مسافراً وغادرها و735 ألفاً و170 مسافرا ما يوضح ان عدد القادمين فاق عدد المغادرين بمقدار 19 ألفاً و956 مسافراً.

وتشير الاحصائية إلى أن عدد الأشخاص الذين قدموا الى البلاد بنظام تأشيرات 72 ساعة أو أسبوع بلغ 10 آلاف و948 شخصاً وأن عدد الذين دخلوا بتأشيرات من أجل العمل بلغ 12 ألفاً و18 شخصاً وللزيارة 3 آلاف و439 شخصاً وللاتحاق بالعائلة ألفين و609 أشخاص.